

أبدتها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، شروط استمرار وجود الأمم المتحدة إلى ما بعد ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠. بما يتفق مع توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المؤرخين ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٩ و ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، ويطلب إلى الأمين العام إطلاع المجلس في أقرب وقت ممكن على مقترحاته المفصلة بهذا الشأن؛

٧ - يعيد تأكيد أهمية دور البعثة في الإشراف على عملية تدمير الأسلحة والذخائر المصادرة تحت مراقبتها؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم في موعد أقصاه ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ تقريراً عن تنفيذ ولاية البعثة وبصفة خاصة عن النقل التدريجي لمهام البعثة في مجال الأمن إلى قوات الأمن والشرطة المحلية، وعن تطور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في الرسالتين المؤرختين ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والموجهتين إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تنفيذ اتفاقات بانغي وميثاق المصالحة الوطنية، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بالانتعاش الاقتصادي وإعادة تشكيل قوات الأمن وسير عمل القوات الخاصة للدفاع عن المؤسسات الجمهورية؛

٩ - يقرر إبقاء المسألة قيد نظره الفعلي.

٣ - يهيب بقوة من جديد بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مواصلة اتخاذ تدابير ملموسة لتنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨ والوفاء بالالتزامات الواردة خاصة في الرسالة المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ والموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، ويؤكد من جديد دور الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية أفريقيا الوسطى في دعم عملية تعزيز الإصلاحات والمصالحة الوطنية؛

٤ - يشجع بقوة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تنسق مع البعثة بشكل وثيق النقل التدريجي لمهام البعثة في مجال الأمن إلى قوات الأمن والشرطة المحلية؛

٥ - يحث حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على أن تكمل، متلقية المشورة والدعم التقني من البعثة، الخطوات الأولى من برنامج إعادة تشكيل القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، وبرنامج تسريح الأفراد العسكريين الذين أحيلوا إلى التقاعد وإعادة إدماجهم، ويناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم إلى هذه البرامج، ويرحب باقتراح الأمين العام الدعوة إلى عقد اجتماع في نيويورك خلال الأشهر المقبلة لانتعاش أموال من أجل تمويل هذه البرامج؛

٦ - يرحب باقتراح الأمين العام بإيفاد بعثة صغيرة الحجم ومتعددة التخصصات إلى بانغي لتدرس، وفقاً للطلبات التي

١٣ - الحالة في جمهورية الكونغو

الإجراءات الأولية

طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(١):

إن مجلس الأمن يساوره قلق بالغ بشأن الحالة في جمهورية الكونغو في أعقاب اندلاع القتال بين الفصائل في برازافيل في ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. والمجلس يساوره القلق بصفة خاصة إزاء مخنة المدنيين الذين أحرق بهم القتال مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في الأرواح وتشرد واسع النطاق للسكان وانتشار الظروف الإنسانية

(١) S/PRST/1997/43.

المقرر المؤرخ ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨١٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٨١٠، المعقودة في ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "الحالة في جمهورية الكونغو" بدون أي اعتراض على ذلك.

وعقب إقرار جدول الأعمال، وبموافقة المجلس، دعا الرئيس (المملكة المتحدة) ممثل جمهورية الكونغو، بناء على

وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ (الجلسة ٣٨٢٣): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٨٢٣، المعقودة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس (شيلي)، بموافقة المجلس، ممثل جمهورية الكونغو، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(٢):

يشعر مجلس الأمن بالقلق العميق إزاء الحالة الخطيرة في جمهورية الكونغو ويدعو إلى إنهاء جميع الأعمال القتالية فورا. ويشعر المجلس بالأسى لوقوع خسائر في الأرواح وتدهور الحالة الإنسانية ويناشد جميع الأطراف أن تكفل سلامة السكان المدنيين وإمكانية تقديم المساعدات الإنسانية بطريقة مأمونة ودون عوائق.

ويناشد مجلس الأمن جميع الدول في المنطقة دعم التوصل إلى حل سلمي للنزاع وتجنب أي إجراءات من شأنها أن تزيد من تفاقم الحالة. ويدين جميع أوجه التدخل الخارجي في جمهورية الكونغو بما في ذلك تدخل القوات الأجنبية انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة، ويدعو إلى الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية بما في ذلك المرتزقة.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد أهمية تحقيق تسوية سياسية ووفاق وطني، ويدعو جميع الأطراف إلى التعاون مع لجنة الوساطة الدولية التي يرأسها رئيس غابون، ومع المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في السعي إلى تحقيق اتفاق سريع بشأن ترتيبات الانتقال السلمي بما يفضي إلى إجراء انتخابات ديمقراطية وحرّة ونزيهة بمشاركة جميع الأطراف.

ويظل مجلس الأمن على استعداد للنظر في كيفية زيادة مساهمة الأمم المتحدة في تحقيق تسوية سياسية، بما في ذلك إمكانية وجود للأمم المتحدة في المنطقة، استنادا إلى التوصيات المقرر أن يقدمها الأمين العام في أقرب وقت ممكن.

(٢) S/PRST/1997/47.

القاسية في برازافيل. ويرى المجلس أن الحالة في جمهورية الكونغو من المرجح أن تهدد السلم والاستقرار والأمن في المنطقة.

ويعرب مجلس الأمن عن تأييده الكامل للجهود التي تبذلها لجنة الوساطة الدولية برئاسة رئيس غابون ولجنة الوساطة الوطنية برئاسة عمدة برازافيل لإقناع الطرفين المعنيين بالوصول إلى اتفاق بشأن وقف لإطلاق النار وتسوية سلمية للأزمة الحالية. ويؤكد أيضا تأييده للدور الهام والبناء الذي يقوم به في هذه المفاوضات الممثل الخاص المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية لمنطقة البحيرات الكبرى.

ويعرب مجلس الأمن عن بالغ قلقه إزاء تجدد القتال مؤخرا في برازافيل ويطلب إلى طرفي النزاع وقف جميع أعمال العنف فورا ويؤكد على ضرورة احترام اتفاق وقف إطلاق النار الموقع في ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧. ويطلب أيضا إلى الطرفين حل الأزمة على أساس المقترحات المقدمة من رئيس غابون، التي تجرى مناقشتها حاليا في ليرفيل، بما في ذلك الاتفاق على حكومة وحدة وطنية مؤقتة وجدول زمني لإجراء انتخابات الرئاسة.

ويشير مجلس الأمن إلى الرسالة المؤرخة ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، الموجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس التي يوجه بها الاهتمام إلى طلب رئيس غابون نشر قوة مناسبة في برازافيل. كما يشير إلى الرسالتين ذاتي الصلة الموجهتين إلى الأمين العام من رئيس جمهورية الكونغو والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. ويؤيد المجلس الشروط الثلاثة التي حددها الأمين العام لإنشاء مثل هذه القوة وهي الالتزام الكامل بوقف لإطلاق النار متفق عليه وقابل للاستمرار، والموافقة على السيطرة الدولية على مطار برازافيل، والتزام واضح بالتوصل عن طريق المفاوضات إلى تسوية تشمل جميع النواحي السياسية والعسكرية للأزمة.

ويرى مجلس الأمن أن هذه الشروط لم تتحقق بعد رغم حدوث بعض التطورات السياسية الإيجابية ويطلب إلى الطرفين تحقيقها دون تأخير. وينوي المجلس اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة حالما يقدم الأمين العام إليه تقريرا عن مسألة تحقيق هذه الشروط يتضمن توصيات بشأن زيادة أنشطة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو.

ويطلب مجلس الأمن أيضا من كلا الطرفين احترام أحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة وضمان وصول المنظمات الإنسانية الدولية بشكل آمن ودونما عائق إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة نتيجة للنزاع، والقيام بأي شكل آخر بتسهيل تنفيذ البرامج الإنسانية على نحو فعال.